دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر–دراسة حالة ولاية تيبازة

The role of local communities for achieving local development in shadow areas in algeria

-Tipaza case study-

د.مفيدة نادي*[1]، ط.د مراد ماحي[2]

[1]جامعة احمد زبانة غليزان، مخبر ادارة الاسواق المالية باستخدام الاساليب الرياضية والاعلام الآلي، الجزائر،
moufida.nadi@univ-relizane.dz

[2]جامعة احمد زبانة غليزان، مخبر ادارة الاسواق المالية باستخدام الاساليب الرياضية والاعلام الآلي الجزائر،
mourad.mahi@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/12 تاريخ القبول: 2022/12/30 تاريخ النشر:2022/12/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الجماعات المحلية في خلق تنمية فعالة على المستوى المحلي ولا سيما مناطق الظل في الجزائر، على اعتبارها تساهم في النمو الاقتصادي، وقصد تحقيق مستويات تنمية فعالة وشاملة وجب تخصيص أغلفة مالية معتبرة قصد تجسيد مجموعة من البرامج التنموية على شكل (مخططات البلدية للتنمية، برامج القطاعية غير الممركزة، البرامج الممولة من صندوق الضمان و التضامن الجماعات المحلية) من اجل تحقيق الرضا العام لأفراد المجتمع، استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بالمفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة. من خلال عرض مختلف المشاريع التنموية بمناطق الظل وتحليل الجداول، ومختلف المعوقات التي تقف في تحقيق تنمية محلية، ووفقا لهذه الدراسة توصلنا الى أن الجماعات المحلية تساهم في تنمية محلية بمختلق مناطق الظل، حيث تتجسد هذه التنمية في ثلاثة برامج تنموية تمس جميع مجالات حياة المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، مناطق الظل، مخططات البلدية للتنمية، برامج التجهيز غير ممركز، صندوق الضمان والتضامن.

ترميز JEL: F63، H70

Abstract:

This study aims to highlight the role of local communities in creating effective development at the local level, especially in the shadow areas in Algeria, as they contribute to economic growth. Municipal Development, decentralized sectoral programs, programs funded by the Social Security and Solidarity Fund) in achieving general satisfaction for community members, where we used the descriptive analytical approach to familiarize with the theoretical concepts contained in the study. By presenting the various development projects in the shadow areas and analyzing the schedules, the various obstacles that stand in achieving local development and the mechanisms of local development in the shadow areas, and according to this study, we concluded that the local groups contribute to local development in the various shadow areas, where this development is embodied in three programs Development affecting all areas of citizens' lives.

Keywords: local communities, local development, shadow areas, municipal development plans, decentralized processing programs, the Solidarity and Guarantee Fund.

JEL Classification Codes: F63; H70

* المؤلف المرسل

مقدمة:

بادرت الجزائر منذ ستينيات القرن الماضي إلى وضع التنمية المحلية كهدف تسعى لتحقيقه، من خلال تنفيذ جملة من البرامج التنموية على المستوى المحلي، ولتجسيد التنمية على الواقع شرعت الجزائر في إعداد مدونة المخططات التنموية المحلية، حيث لا يقتصر أمر التنمية المحلية في الحقيقة على البرامج والمخططات التنموية ذات الطابع المحلي، بل هناك العديد من البرامج التنموية، منها ما هو وطني ومنها ما هو قطاعي والأخرى محلية الطابع، بالإضافة إلى البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية المحلية... ووصولا إلى التوجه الجديد للدولة الجزائرية والرامي إلى تنمية المناطق الحدودية ومناطق الظل التي تفتقد الى شروط الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، لذلك تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من المشاريع التنموية في شكل برامج المخططات البلدية للتنميةPCD، وبرامج القطاعية غير ممركزة PSD، بالإضافة إلى البرامج القطاعية الممركزة PSC، مع رصد اعتمادات مالية معتبرة لتجسيدها إلا أنها و بعد مرور عدة عقود من هذا التبني لا تزال التنمية المحلية تراوح مكانها، والأكثر من هذا ظهور ما يسمى بمناطق الظل، الأمر الذي أدى برئاسة الجمهورية إلى العمل على تكليف جهة معينة لمتابعة ملف مناطق الظل، وهذا تعبيرا ضمنيا عن فشل وعجز البرامج التنموية المحلية ومن يقف وراءها من المسؤولين المحليين.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح السؤال الاتي:

كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل؟

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في مجموعة من النقاط:

- التعرف على متطلبات التنمية في مناطق الظل ومدى تحقيقها.
- مدى مساهمة الجماعات المحلية في تفعيل مناطق الظل.
- إبراز المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في طريق تنميتها لمناطق الظل.
- ابراز مختلف البرامج التي تساهم في التنمية المحلية ولاسيما في مناطق الظل في ولاية تيبازة.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن في توضيح مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحسين وتطوير التنمية المحلية بمناطق الظل من خلال بذل مجهودات واستغلال الإمكانيات المتاحة من أجل التكفل بحل مشاكل ومتطلبات المجتمع المحلي.

–نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها مناطق الظل في نظر السلطات العليا في البلاد، فهي مناطق خالقة للثروة تستطيع تعود بالفائدة على سكان المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني.

أولا- متطلبات التنمية في مناطق الظل(www.akherssa-dz.com , 2021) :

قامت الدولة الجزائرية ولاهتمامها بهذا الموضوع بتكليف مستشار للرئيس قصد تجسيد هذه المهمة والذي يقوم بدورات حول الوطن والأخذ بآراء المختصين وأخذ القرار فيما يتعلق بتحقيق متطلبات المجتمع المدني باعتباره عنصر فعال في التنمية.

توفير كل مصادر التمويل من الميزانيات، وتجنيد الوسائل البشرية التي ترافق انجاز المشاريع.

مراقبة دائمة وميدانية من طرق أعضاء المنتخبين لكل من البلدية والولاية وذلك قصد ضمان نوعية الانجاز وترشيد النفقات العمومية.

- دراسة الولاة كل الإمكانيات اللازمة وإيجاد المواد لتمويل المشاريع في هذه المناطق المعزولة.
- انجاز البرامج القطاعية والمحلية سواء على المجالس البلدية والولائية.
- خلق استثمارات ومناصب الشغل من طرف الولاة.
- انجاز الهياكل القاعدية الطرق، المدارس، مراكز الصحة، مراكز البريد والعديد من المؤسسات الخدماتية.
- توفير الكوادر المؤهلة للعمل فني للسهر بالقيام بالتنمية ودعم النشاطات والمشاريع .
- جمع المعلومات وتحليلها لتحديد أهم المشاكل والقضايا التي تشغل أفراد المجتمع.
- تدعيم قدرات الإدارة المحلية وفرق العمل الميدانية لتنفيذ المشروع.
- التنسيق بين الجهود المحلية في إطار التنمية.

ثانيا- الأطراف المساهمة في تنمية مناطق الظل على المستوى المحلي

1-الجماعات المحلية

في الجزائر فقد تجسد هذا النظام في مستويين هما الولاية والبلدية وهو ما أطلق عليه مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة.

1-1- الولاية

يتم تدخل الولاية في انجاز التنمية من خلال المخطط القطاعي للتنمية (PSD) والذي تدخل ضمن كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويسهر على تنفيذه الوالي، وتدرج المشاريع التي يتضمنها هذا المخطط من طرف المديريات التنفيذية للولاية على سبيل المثال لا الحصر مديرية الأشغال العمومية، ومديرية البناء والتعمير.

يلعب هذا المخطط دورا أساسيا في تنمية مناطق الظل في حكم الأغلفة المالية المعتبرة الموجهة للتنمية لتغطية النفقات التأطير والدراسة والتمويل، كما تشمل إقليميا يتميز بخصائص سكانية وبيئة متقاربة، قد تكون عده دوائر أو بلديات أو مستثمرات فلاحية، كما تلعب دورا في إحداث التوازن الجهوي والإقليمي مثل :الطرق الولائية والآبار لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب أو قنوات الصرف الصحي والكهرباء الريفية والإنارة العمومية وغاز المدينة ومحطات النقل البري، وكل ما يدخل في اختصاصات الولاية.

فمن خلال هذا البرنامج يمكن الوصول إلى تحقيق العدالة في الاستفادة من البرامج التنموية بين مختلف المناطق، وكذا الحل العديد من المشاكل التنموية التي يمكن أن ت واجهها الجماعات المحلية، فبفضل مشاركتها في التخطيط التنموي والتنفيذ وباعتبار الوالي الأمر بالصرف الوحيد وبما انه المسؤول عن تسجيل العمليات وتفريدها فإنه يمكن الوصول إلى تغطية العجز التنموي المسجل في المناطق المحرومة المسماة بمناطق الظل.

1-2- البلدية

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من أهم الآليات التي تتدخل بها البلدية في عمليه التنمية في مناطق الظل وهو مخطط يكمل المشاريع التي تقوم بها الولاية، وكونها تعتمد على ميزانية التجهيز الدولة فهي تتم في مساهمتها الخاصة وذلك بخلق نوعا من التوازن الجهوي، واعتمادا الدولة على المخطط البلدي للتنمية على غرار الآليات الأخرى راجع لعدم توفر البلديات على نفس الإيرادات والمؤسسات المنتجة للمداخيل وثروات خاصة في مناطق الظل والتي تريد ترقيتها.

2-المواطنين المعنين (عثمان، 2011/2010)

مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم. وتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

فالمحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية، كلما اعتمدت الجماعة المحلية) البلدية (على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن.

3-المصالح التقنية

تعتبر المصلحة التقنية الخيط الناظم لجل الأعمال ذات الطابع التقني والعملي والتي تدخل في إطار تجسيد المخططات التنموية البلدية، يشرف عليها تقني يساعده في مهامه عدد من الأطر التقنية المختصة و تتفرع هذه المصلحة إلى ثلاث (3) مكاتب: مكتب البناء و التعمير، مكتب قطاع الأشغال العمومية و الري.

بالإضافة الى أقسام تقنية تابعة لمختلف المديريات الولائية التابعة لها حسب اختصاصها.

- قسم الأشغال العمومية تابع لمديرية الولائية للأشغال العمومية.
- قسم الري تابع لمديرية الولائية للري.
- قسم التعمير والبناء تابع للمديرية الولائية لتعمير والبناء.

ثالثا- معوقات التنمية المحلية

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات الإستراتيجية التي تعتمد السلطات المحلية في حل المشاكل أفراد المجتمع إلا أن الجماعات المحلية تواجه بعض المشاكل في تحقيق تنمية فعالة من بينها ما يلي:

- تتعلق أهم العراقيل التي تواجه الجماعات المحلية في مسارها التنموي بضعف التمويل المحلي وقلة التحصيل المالي الذي يجبر الجماعات المحلية على الاستعانة بالسلطة المركزية لتغطيه العجز في نفقاتها.
- التهرب الجبائي واختلال ميزن تحصيل الضرائب المحلية اللازمة لتمويل مخطط التنمية.
- التبعية للإدارة الجبائية وهو ما يجرد الجماعات المحلية من استقلالية المالية وبالتالي يحد من نجاعتها التنموية.
- ضعف مداخيل الأملاك بسبب النسب الضئيلة التي تحسب على مجموع الإيرادات وتعرض أملاكها للإهمال والتخريب.

كما أن هناك مجموعة من العراقيل والتي نوجزها فيما يلي:

- ضعف كفاءة المنتخبين المحليين في مجال تطبيق البرامج التنموية وعدم تجاوبهم مع مقترحات التنمية بالقدر الكافي.
- عدم تثمين مداخيل الجماعات المحلية مما يجعلها تعتمد فقط على الإعانات في تجسيد مشاريعها التنموية.
- غياب المشاركة الشعبية وجمعيات المجتمع المدني في إعداد وبرمجة المشاريع على مستوى مناطق الظل.
- عدم تكامل خطط وبرامج التنمية المجتمع في مختلف القطاعات .
- تجدد حاجيات الأفراد مقارنة بقلة الموارد الجماعات المحلية.
- نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة لتحمل مسؤولية التنمية.

رابعا- آليات التنمية المحلية بمناطق الظل

1- البرامج القطاعية غير الممركزة: (المرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ 13 جويلية 1998، 1998)

البرامج القطاعية غير الممركزة هي تلك البرامج التي تسجل باسم الوالي، والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة، ووفقا لما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، حيث نص على إطار تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتسجيل ومتابعة نفقات التجهيز العمومي.

النفقات المتعلقة التجهيزات العمومية غير الممركزة والتي تتكون من برامج قطاعية غير ممركزة ويسجل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، والمخطط القطاعي للتنمية بالطبع يشمل مختلف القطاعات كالبني التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما يشمل أيضا مجال جغرافي واسع أي المستوى الولائي وقد يشمل أيضا أكثر من ولاية خاصة إذا تعلق الآمر بالطرقات والري.

نذكر من بين هذه البرامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 (القانون09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر

2009 ،المادة 70 .، 2009)، المخطط الخماسي للتنمية 2015-، (القانون 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 .المادة 121، 2014)2019.

2-. المخطط البلدي للتنمية PCD: (مرسوم رقم 73-163 ، 1973)

يعتبر المخطط البلدي للتنمية أحد أدوات التنمية المحلية، تم إقراره بموجب المرسوم التنفيذي 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973 والمتعلق بشروط تنفيذ تسيير وإنجاز عمليات التجهيز والاستثمار المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية، ويعد أحد صور اللامركزية وإشراك الجماعات المحلية والمواطنين في التنمية الوطنية.

هي تلك البرامج التي تخضع في تسييرها للبلديات، والتي تتمحور حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزويد بماء الشرب، التطهير، الطرق، الشبكات وفك العزلة.

يتم إعداد هذه البرامج من طرف المصالح المختصة للولاية بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية المختصة وتكون محل رخص برامج إجمالية حسب كل ولاية مبلغة من طرف الوزير المكلف بالمالية بالتنسيق مع الوزير المكلف بالداخلية.

كما يتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزود بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة، وتقوم بإعداد هذه البرنامج المصالح الولائية المختصة، بعد استشارة المصالح التقنية المحلية المعنية بالمشاريع التابعة لها، ثم يتم توزيعها طبقا للقانون وحسب الأبواب وبلديات الولاية مع إعطاء أولوية للبلديات المحرومة ولاسيما مناطق الظل التي تم الاهتمام بها مؤخرا من طرف رئيس الجمهورية والواجب ترقيتها. (مرسوم تنفيذي، 1998)

- هناك نوع معين من المشاريع التنموية يسمح بإنجازها في إطار المخطط البلدي للتنمية، وتندرج مدونة مشاريع المخطط البلدي للتنمية تحت العناوين التالية: (للميزانية، 2021)

(المياه الصالحة للشرب والتطهير، الطاقة. التزود بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، البيئة، الأسواق الجوارية طرق ومسالك، بريد ومواصلات، دراسات، مباني البلدية، تسير بلدي، التعليم والتكوين، التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة.، الثقافة والتسلية، الشباب، الرياضة).

هذه المدونة تلخص اختصاصات وصلاحيات الجماعات المحلية التي خولها لها قانون البلدية 10/11 والتي تشمل التهيئة والتنمية، والتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، ونشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، والنظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية.

3- إعانات صندوق الضمان والتضامن الجماعات المحلية الموجهة للتنمية المحلية

تتمثل إعانات الصندوق في تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز و استثمار في إطار محلي أو إطار التعاون المشترك بين البلديات، حيث يسمح التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار للجماعات المحلية بإنجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف المساعدة في تطويرها وخاصة تطوير المناطق الواجب ترقيتها، وتوجه إعانات التجهيز والاستثمار إلى ميزانيات الجماعات المحلية بقسم

التجهيز والاستثمار، لتمكينها من دعم المرافق العامة المحلية من خلال إنجاز عمليات تكون من اختصاصها.، حيث توجه هذه الإعانة بصورة أولى إلى البلديات المحرومة من حيث موقعها الجغرافي والتي بعاني مواطنوها من ظروف المعيشة الصعب، وتكون هذه الإعانة في شكل تخصيص المشاريع معينة تعيينا دقيقا، ولا يمكن تحويلها بأي حال من الأحوال إلى مشاريع أخرى، وإذا ما ألغيت فيجب إرجاعها إلى الصندوق.

وتكون قائمة العمليات التي يتم التكفل بها في إطار إعانات التجهيز والاستثمار مرتبة حسب الأولوية ووفقا لاحتياجات وخصوصيات كل بلدية ومن بين العمليات كالاتي:

1) في مجال البنيات والتجهيزات الإدارية

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا لمجال في اقامات الضيوف الولاية، مقر البلدية، الملحقات الإدارية للبلدية، تجهيزات إدارية لمصالح البلدية، البنيات والتجهيزات.

2) الشبكات المختلفة

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في التطهير، المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الشبكات التكنولوجيا، الشبكات الأخرى.

3) الطرق

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في الطرقات البلدية، فك العزلة (المسالك)، إزاحة الرمال، ممرات علوية، أشغال الطرق الأخرى.

4) التهيئة والتجهيزات الحضرية

تشمل العمليات المعنية في هذا المجال في الإنارة العمومية، المساحات الخضراء، الأشغال المتعلقة بتحضير موسم الاصطياف، رفع النفايات المنزلية، العتاد الحضري، العتاد والآلات، أشغال التهيئة والتجهيزات الحضرية الأخرى.

5) المنشأة الاقتصادية

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في الأسواق البلدية، مساحات العروض والأوزان العمومية، مذابح البلديات والمسالخ، والمواقف وأماكن التوقف، والمحاشر البلدية، وممسكات، وفضاءات الإشهار، ومحطة المسافرين البلدية، ومنشآت اقتصادية أخرى.

6) المنشاة الجوارية

تتمثل العمليات بالتمويل في هذا المجال في الملاعب البلدية، والمسابح الجوارية، والمراحيض العمومية، والفضاءات الترفيهية، والفضاءات الثقافية، (انجاز وتهيئة المنشاة الثقافية والمكتبات وقاعات المطالعة)، ومساحات اللعب، ودور الحضانة وحدائق الأطفال، والمطاعم المدرسية، ومكتب الصحة البلدي، والمساجد، والمدارس القرآنية، (التهيئة)، والمقابر (تسييج وتهيئة)، والمفارغ العمومية، والمنشآت الجوارية الأخرى.

7) الدراسات وبرامج الإعلام الآلي

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في دراسات المشاريع، وبرامج الإعلام الآلي للتسيير، ودراسات وبرامج الإعلام الآلي الأخرى. ويمكن لصندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية، وذلك بغرض

إنعاش ودفع التنمية المحلية على المستوى المحلي في إطار هذا التخصيص أن يمنح مساهمات مؤقتة أو نهائية موجه لتمويل المشاريع المنتجة للمداخيل لفائدة الجماعات المحلية ومؤسساتها العمومية. (المرسوم التنفيذي 14-116 المؤرخ في 24 -03-2014 14، 2014)

4- برامج ممولة من ميزانية الولاية BW (قـانـون رقم 12- 07 مـؤرخ في 21 فيفري 2012 ، 2012)

تعتبر المشاريع التنموية المحلية الممولة من ميزانية الولاية الأداء الأنسب للقيام بعملية التنمية لما تتضمنه أهداف كالتكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال تزويدهم بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، التهيئة الحضرية، فك العزلة عن المناطق النائية.، حيث يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخططات التنمية وفق للأهداف المسطرة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية .ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

5- برامج ممولة من التمويل الذاتي (ميزانية البلدية BC) (راحم، 2013)

يعتبر التمويل المحلي من بين المصادر التي تعتمد عليها البلدية في تمويل مختلف المشاريع المحلية، فالتمويل الذاتي الذي يعتبر مصدر رئيسي في مجال التجهيز المحلي حيث أصبح لا يغطي سوى نسبة 10 بالمائة على الأكثر في تمويل الاستثمار العمومي، حيث أن العجز السنوي الذي تشهده الكثير من البلديات راجع إلى المديونية المتراكمة عبر السنوات من جراء نقص الموارد ا المتاحة في إطار تمويل المالية وعدم نجاعة استغلالها وكذا عبئ المهام الموكلة للجماعات المحلية التي تفوق إمكانيات التنمية المحلية مما أدى لعدم التوازن بين الوسائل والمهام . لذا فإن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يحصل إلا إذا توفرت موارد متاحة خاصة الموارد الجبائية لذلك نجد معظم البلديات تعتمد في تمويل مشاريعها على مصادر خارجية.

6- البرامج القطاعية الممركزة PSC (المرسوم التنفيذي 98-227 المؤرخ 13 جويلية 1998، 1998)

حسب ما نصت عليه المادة 04 الفقرة أ من المر سوم التنفيذي رقم 98-227 تعتبر البرامج القطاعية الممركزة من بين نفقات التجهيز ات العمومية الممركزة، حيث يتم رصد اعتمادات دفع لصالح الوزراء المختصين ومسؤولي المؤسسات، توجه هذه البرامج لمختلف القطاعات، حيث تختلف عن البرامج الأخرى من ناحية تسييرها يكون مركزي. نظرا لضعف مالية الجماعات المحلية في تجسيد مختلف المشاريع التنموية تلجأ السلطات العليا الى الاستعانة بمثل هذه البرامج في تحقيق سياساتها التنموية.

خامسا- الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المحلية بخصوص مناطق الظل:

تم البدء في إسداء تعليمات من طرف السلطات العليا بخصوص مناطق الظل من أجل ضبط خارطة دقيقة لمناطق الظل الجبلية والمعزولة بهدف تدارك النقائص والتكفل الأمثل لمتطلبات واحتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل، حيث تعتبر هذه المناطق طاردة للسكان والعمل على خلق توازن بين جميع مناطق الولايات تمثلت فيما يلي:

-إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولايات.

- تدوين جميع النقائص والاحتياجات المسجلة من حيث الخدمات الأساسية كغاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرقات، مختلف شبكات المياه، قنوات الصرف الصحي، الطعام المدرسي والنقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم المالي وإعداد البطاقات التقنية المفصلة الخاصة بكل عملية مسجلة.
- تشكيل لجنة ولائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية، ووضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من أجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل، وتنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل.
- إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات تقنية من مختلف الهيئآت والمديريات على مستوى الولاية.
- وبهذا الصدد قامت اللجنة الولائية المشكلة على مستوى ولاية تيبازة بالتعليمات السالفة الذكر حيث تم تجسيده ميدانيا المشاريع التالية الى غاية 31 ديسمبر 2022:

سادسا: المشاريع التي تم التكفل بها ماليا قيد الانجاز، المنتهية وغير منطلقة على مستوى 417 منطقة الظل بولاية تيبازة وضعية موقوفة الى غاية 12/31/ 2021 (حوصلة المشاريع، التي تم التكفل بها ماليا،قيد الانجاز،المنتهية غير منطلقة على مستوى 417 منطقة الظل بولاية تيبازة وضعية موقوفة الى غاية 12/31/ 2021، 2022)

1- برنامج مخططات البلدية للتنمية (PCD) في 417 منطقة الظل في ولاية تيبازة

جدول 1: وضعية برنامج المخططات البلدية للتنمية (PCD)

مصدر التمويل	مشاريع منتهية		مشاريع متوقفة		مشاريع غير منطلقة		مشاريع في طور الانجاز	
	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ
مخططات البلدية للتنمية PCD	188	1 250 502 548	41	390 751.041	3	17 000.000	68	827 548.502
مجموع PCD	188	1 250 502 548	41	390 751.041	3	17 000.000	68	827 548.502

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة

الشكل1: وضعية برنامج المخططات البلدية للتنمية (PCD)

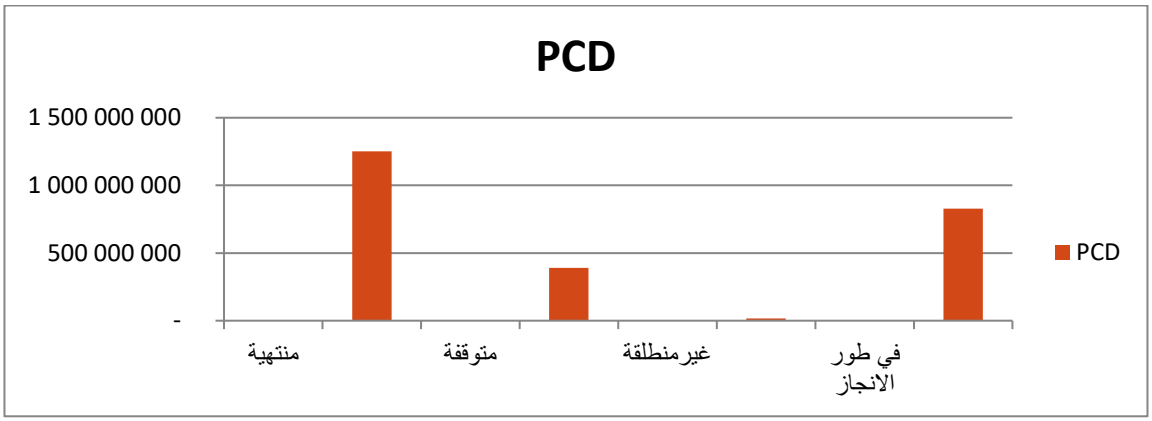

من إعداد الباحثان بناء على مشاريع مخططات البلدية للتنمية (PCD) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة،

إن الملاحظ من خلال تحليل الشكل البياني أعلاه أن مشاريع مخططات البلدية للتنمية (PCD) قد خصص لها مبلغ إجمالي قدر 2 485 802 091دج، حيث تشمل هذه المشاريع أهم القطاعات الإستراتيجية و التي تكتسي أهمية اقتصادية و اجتماعية، لهذا خصصت لها مبالغ مالية معتبرة للنهوض بها، حيث قدرت ب 330 مشروع ممولة بالكامل مفصلة كمايلي .

- المشاريع المنجزة 188 مشروع أي ما يعادل 62.66 % من المشاريع الممولة ومن الأهداف المحددة لسنة 2002-2021.
- المشاريع المتوقفة 41 مشروع أي ما يعادل 13.33 % من مجموع المشاريع المحددة لسنة 2021-2022.
- المشاريع لم تنطلق بعد 02 مشروعين وهذا نتيجة إجراءات إدارية أي ما يعادل 0.66 % من المشاريع الممولة وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمجموع المشاريع نتيجة إجراءات إدارية.
- مشاريع قيد الانجاز 68 مشروع أي ما يعادل 22.66 % من الأهداف المحددة لسنة 20021-2022

2- البرامج القطاعي غير ممركز (PSD) في 417 منطقة الظل في ولاية تيبازة لسنة 2021-2022

الجدول 2: وضعية البرامج القطاعي غير ممركز (PSD)

مصدر التمويل	المسير	مشاريع منتهية		مشاريع متوقفة		مشاريع غير منطلقة		مشاريع في طور الانجاز	
		عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ
برامج القطاعي غير ممركز PSD	أشغال عمومية	30	111 043 211	6	289 521 770	-	-	24	642 565 835
	الموارد المائية	16	220 046 998	19	381 401 617	-	-	46	819 652 660
	التعمير و البناء	3	199 070 000	1	106 870 000	-	-	1	83 129 000
	التجهيزات العمومية	2	29 000 000	-	-	-	-	1	22 000 000
المجموع		51	559 160 209	26	777 793 387	-	-	72	1 267 347 495

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة

الشكل2:وضعية البرامج القطاعي غير ممركز (PSD)

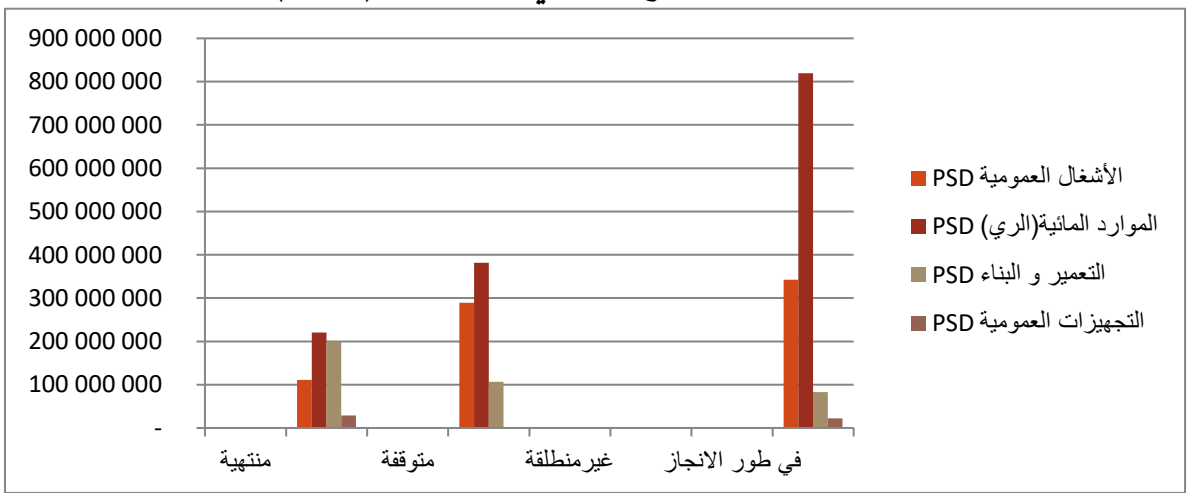

من إعداد الباحثان بناءا على معطيات البرامج القطاعي غير ممركز (PSD) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة،

فمن خلال تحليل معطيات الشكل و الجدول الخاص بمشاريع البرامج القطاعية غير ممركزة (PSD) الموجهة لتنمية مناطق الظل 417 منطقة على مستوى ولاية تيبازة و التي نبين فيها التقدم المادي لمختلف

المشاريع المحلية، فإن هيمنة عدة قطاعات حيوية على حجم كبير من مختلف المشاريع التنموية، حيث ترتب كما يلي : الموارد المائية 19 مشروع تم انجازه و 46 مشروع قيد الانجاز يضم مشاريع انجاز شبكات التوزيع المياه الصالحة للشرب التي شكلت أغلب مشاريع القطاع، الأشغال العمومية ب 7 مشاريع تم انجازها و 24 مشروع قيد الانجاز ، حيث تضم مشاريع تهيئة و تعبيد الطرق و المسالك، بينما سجلت كل من التجهيزات العمومية و التعمير و البناء 2 مشروعين لكل واحد منهما، حيث تشمل التجهيزات العمومية انجاز المجمعات المدرسية و الأقسام الدراسية.

.ونستخلص من هذا الترتيب أن هناك اهتمام واضح من قبل السلطات المركزية والمحلية تزويد السكان بمياه الشرب والصرف الصحي باعتبارها تعد عناصر أساسية للتأسيس لتنمية محلية متوازنة وشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية من طرقات ومسالك وتهيئة حضرية.

3- البرامج قطاعي ممركز (PSC) في 417 منطقة الظل في ولاية تيبازة بنهاية 2022/12/31

الجدول 3: وضعية البرنامج قطاعي ممركز (PSC)

مصدر التمويل	المسير	مشاريع منتهية		مشاريع متوقفة		مشاريع غير منطلقة		مشاريع في طور الانجاز	
		عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ
برامج قطاعي غير ممركز PSC	الطاقة	2	246 122 141	3	446 182 038	-	-	-	-
	التجهيزات العمومية	1	90 000 000	-	-	-	-	-	-
	التعمير و البناء	2	15 000 000	6	103 200 000	-	-	51	532 400 000
المجموع		5	351 122 141	9	549 382 038	-	-	51	532 400 000

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة

الشكل 3: البرامج القطاعي ممركز (PSC)

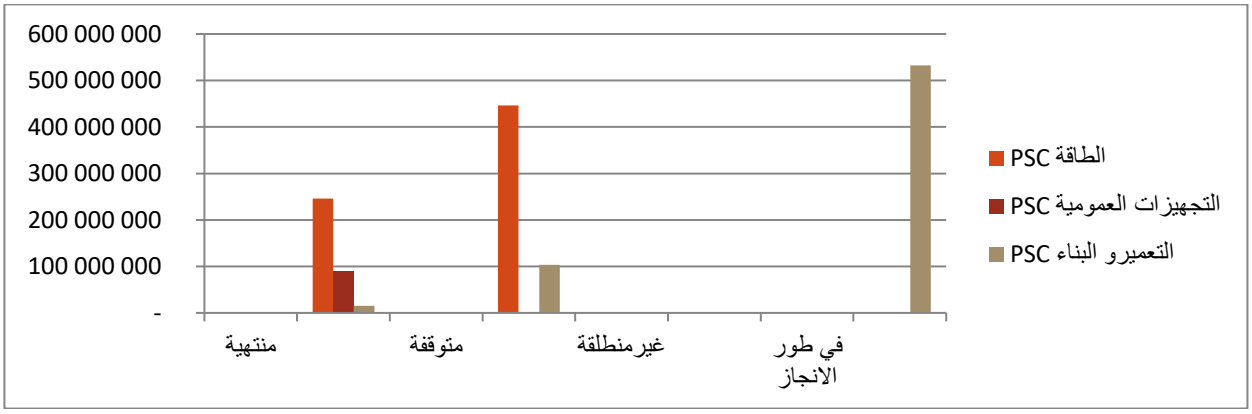

من إعداد الباحثان بناءا على معطيات البرامج القطاعي ممركز (PSC) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة

من خلال تحليل معطيات الجدول والتمثيل البياني، فإننا نلاحظ أن توزيع قييم الاستثمارات العمومية الخاصة بالبرامج البلدية للتنمية لم تكن متساوية بين مختلف البرامج وهذا طبيعيا، لكون أن هذه البرامج التنموية قد تكون استعجاليه على اعتبار أنها برامج مركزية، والتي شكل فيها كل من قطاع الطاقة والتعمير والبناء حصة كبيرة من بين المشاريع الممركزة، يضم قطاع الطاقة مشاريع الربط بالكهرباء والغاز، أما التعمير والبناء فيضم مختلف أشغال التهيئة

4- البرامج الممولة من ميزانية البلدية، التمويل الذاتي (BC) في 417 منطقة الظل في ولاية تيبازة بنهاية 2022/12/31

الجدول 4: وضعية البرامج الممولة ذاتيا (BC) ميزانية البلدية

مصدر التمويل	مشاريع منتهية		مشاريع متوقفة		مشاريع غير منطلقة		مشاريع في طور الانجاز	
	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ
ميزانية البلدية BC	15	91 324 290	4	24 836 385	-	-	4	15 330 137
مجموع BC	15	91 324 290	4	24 836 385	-	-	4	15 330 137

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة

الشكل 4: وضعية البرامج المحلية الممولة من ميزانية البلدية، التمويل الذاتي (BC)

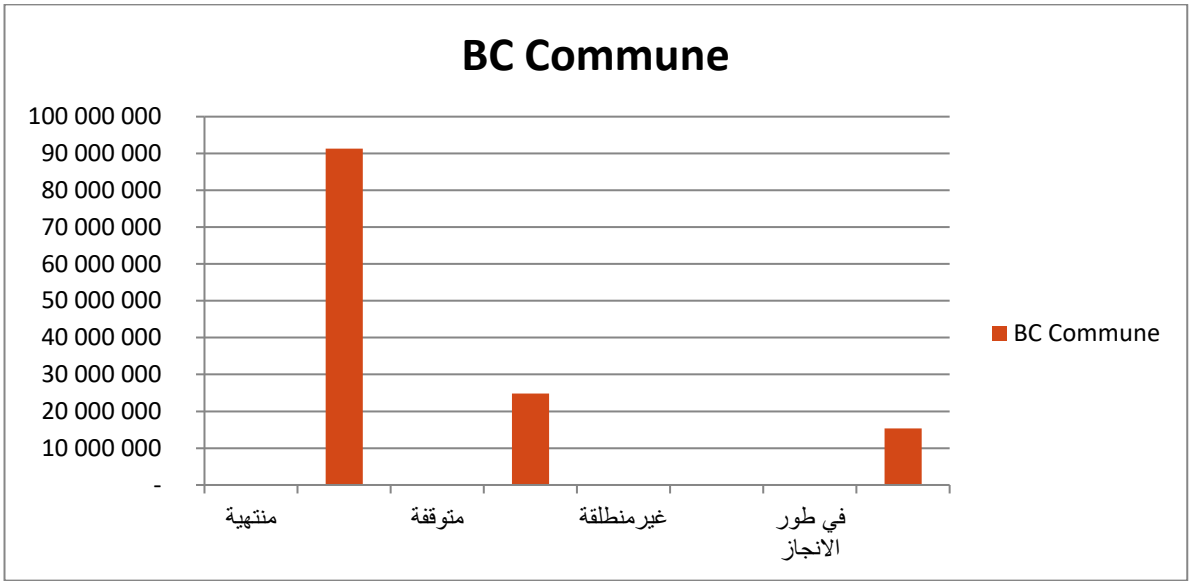

من إعداد الباحثان بناء على معطيات البرامج المحلية الممولة من ميزانية البلدية، التمويل الذاتي (BC)

مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم4 ولتمثيل البياني، فإننا نلاحظ أن نسبة المشاريع التي إنجازها تقدر بأكثر من 65 % من المشاريع الممولة، بينما سجلت كل من المشاريع المتوقفة والمشاريع قيد الانجاز نسبة 17.39% لكل واحد منهما وهو يفسر أنها استطاعت تجسيد نسبة كبيرة من المشاريع المسطرة، في حين أن المشاريع غير منطلقة منعدمة.

5- البرامج الممولة من ميزانية الولاية ، (BW) في 417 منطقة الظل في ولاية تيبازة بنهاية 2022/12/31

الجدول 5: وضعية البرامج الممولة من ميزانية الولاية، (BW)

مصدر التمويل	المسير	مشاريع منتهية		مشاريع متوقفة		مشاريع غير منطلقة		مشاريع في طور الانجاز	
		عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ
ميزانية الولاية BW	البلدية	6	49 652 855	1	2 169 000	4	8 100 000	9	141 250 000
	الأشغال العمومية	3	70 410 376	–	–	–	–	–	–
المجموعBW		9	351 122 141	1	2 169 000	4	8 100 000	9	141 250 000

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة بتاريخ 2022/01/24

الشكل 6: وضعية المشاريع ممولة من ميزانية الولاية BW

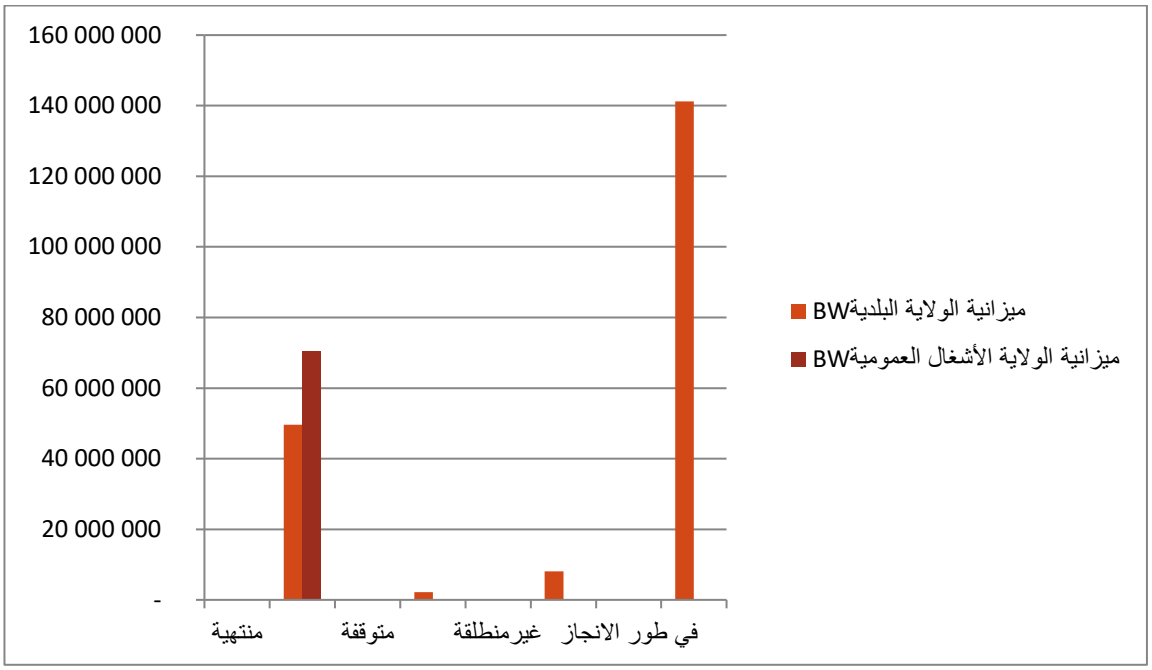

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة بتاريخ 2022/01/24

إن المعيار الأساسي المعتمد في توزيع استثمارات البرامج التنموية المحلية هو رصد النقائص في مختلف القطاعات من قبل السلطات الولائية، بالإضافة إلى الخطة التنموية المرسومة من قبل السلطات العليا و كذا المحلية، و لهذا فإنه من الطبيعي أن نري أن توزيع قيم استثمارات البرامج القطاعية غير متساويا بين مختلف القطاعات التنمية بطابعها الاقتصادي و الاجتماعي و هذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن في مجال التنمية أو احترام مبدأ الأولويات التنموية بهدف تدارك النقائص في بعض القطاعات الحيوية ، و لمعرفة دقيقة لخصائص توزيع القيم المالية على مختلف القطاعات

الفرعية في مجال الدراسة ندقق في الجدول 05 الشكل والبياني

6- البرامج الممولة من صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية، (FSGCL) في 417 منطقة الظل في ولاية تيبازة بنهاية 2022/12/31

الجدول 6: البرامج الممولة من صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية، (CSGCL)

مصدر التمويل	المسير	مشاريع منتهية		مشاريع متوقفة		مشاريع غير منطلقة		مشاريع في طور الانجاز	
		عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ	عدد المشاريع	مبلغ
برامج صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية،	البلدية	121	782 889 627	13	69 610 750	7	27 050 000	21	201 480 725
	التجهيزات العمومية	7	75 000 000	-	-	-	-	3	22 700 000

(CSGCL)	الموارد المائية(الري)	2	24 579 700	–	–	–	–	–	–
	الصحة والسكان	16	35 250 000	–	–	–	–	1	15 000 000
	الأشغال العمومية	7	166 183 560	2	70 770 276	–	–	–	–
المجموعCSGCL		153	1 083 902 887	15	140 381 026	7	27 050 000	25	239 180 725

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة بتاريخ 2022/01/24

الشكل 6: وضعية المشاريع الممولة من صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية، (CSGCL)

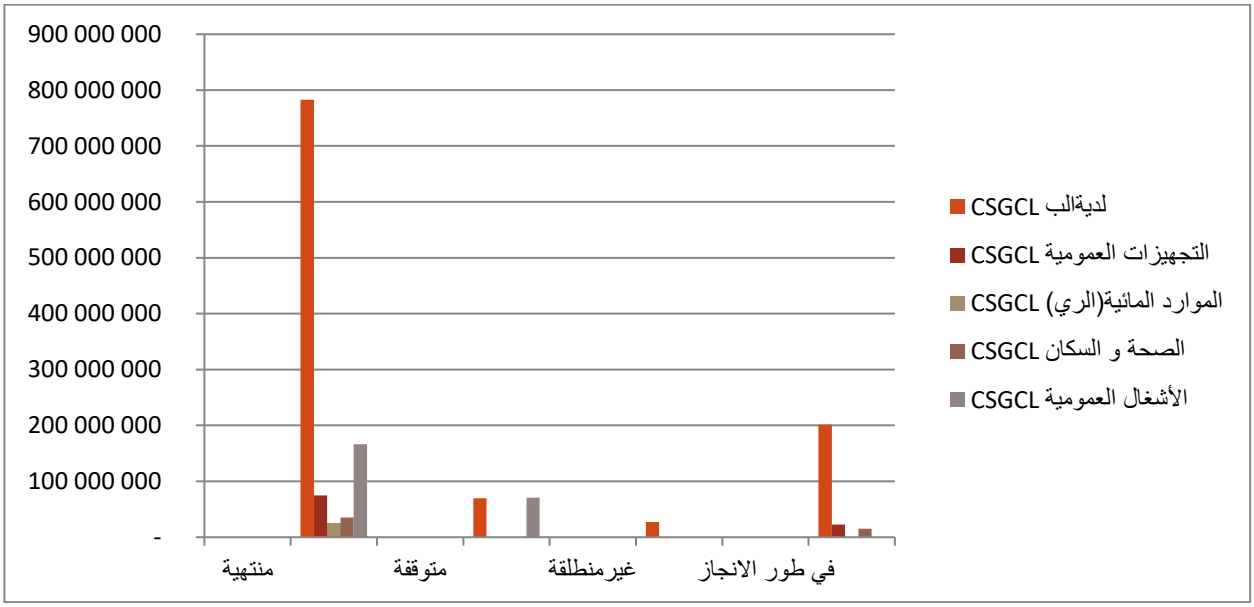

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة بتاريخ 2022/01/24 تم معالجته من طرف الباحثان

فمن خلال تحليل معطيات الشكل و الجدول الخاص بإعانات صندوق التضامن وضمان الجماعات المحلية(CSGCL) الموجهة لتنمية مناطق الظل 417 منطقة على مستوى ولاية تيبازة و التي نبين فيها التقدم المادي لمختلف المشاريع المحلية، فإن هيمنة عدة قطاعات حيوية على حجم كبير من مختلف المشاريع التنموية، حيث ترتب كما يلي : الصحة ب 16 مشروع تم انجازه ومشروع واحد قيد الانجاز يضم المستوصفات، الأشغال العمومية و التجهيزات العمومية ب 7 مشاريع تم انجازها لكل واحد منهما، حيث تضم التجهيزات العمومية انجاز المجمعات المدرسية و الأقسام الدراسية، الموارد المائية ب 2 مشروعين و مشروع واحد قيد الانجاز للتجهيزات العمومية، و تبقى عدد المشاريع المسندة للبلديات لمختلف المشاريع تشكل أكبر عدد ب 121 مشروع

تم انجازه و 13 مشروع متوقف و 7 مشاريع غير منطلقة و 21 مشروع قيد الانجاز،و يضم مجموعة من القطاعات (الأسواق الجوارية، الإنارة العمومية، اقتناء حافلات النقل المدرسي)

ونستخلص من هذا الترتيب أن هناك اهتمام واضح من قبل السلطات المحلية بتطوير الصحة والنظافة والبنية التحتية من طرقات ومسالك وتهيئة حضرية.

سابعا: حصيلة إنجاز برنامج التنمية المحلية بمناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2021) في ولاية تيبازة

يمكن ذكر حصيلة إنجاز برنامج التنمية المحلية بمناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2021

وفق مدونة برامج التجهيز العمومي لولاية تيبازة.

- مجموع المشاريع الممولة تقدر ب 737 مشروع باعتمادات مالية تقدر ب 042 595 416 8دج
- مجموع المشاريع غير ممولة تقدر ب 765 مشروع بتقدير إداري 150 609 221 14دج
- المشاريع المنجزة 898 مشروع أي ما يعادل 54 % من المشاريع الممولة ومن الأهداف المحددة لسنة 2022.
- مشاريع لم تنطلق بعد 92 مشروع نتيجة إجراءات إدارية أي ما يعادل 12.48 % من المشاريع الممولة.

لقد سمحت المشاريع المنجزة بتحقيق ما يلي:

- ربط 63747 أسرة في 35 منطقة ظل بشبكة التزويد بمياه الشرب.
- ربط 5060 أسرة في 10 مناطق ظل بشبكة الغاز الطبيعي.
- توفير النقل المدرسي ل 56 منطقة ظل عبر الولاية.
- توصيل 865 8أسرة في 15 منطقة ظل عبر الولاية

الشكل 1: وضعية مختلف البرامج في 417 منطقة ظل في ولاية تيبازة لسنة 2020-2021

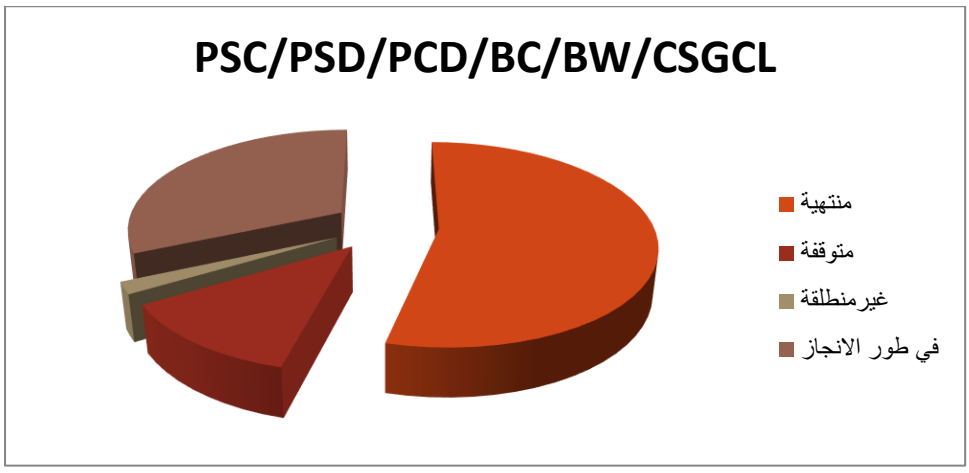

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيبازة بتاريخ 2022/01/24 تم معالجته من طرف الباحثان

من خلال الشكل نلاحظ أن أكثر من نصف المشاريع التنموية لمختلف البرامج سواء كانت برامج مركزية أو محلية التي تم برمجتها في الفترة 2021-2022 لتغطية مناطق 417 على مستوى ولاية تيبازة تم الانتهاء منها ثم تليها البرامج قيد الانجاز في المستوى الثاني، ثم تأتي البرامج المتوقفة نتيجة عدة أسباب (نزاع، عدم توفر اعتمادات، تعقيد المشروع ...) بينما تشكل المشاريع غير منطلقة نسبة أقل.

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تساهم الجماعات المحلية في انجاز مشاريع تنموية متنوعة للاقتصاد والمجتمع والبيئة فهي تعمل على تنمية مناطق الظل المنسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مما تنعكس ايجابيا على المجتمع.
- يمكن القول بأن التنمية المحلية تسير عكس ما ينتظره المواطن المحلي، هذا بالرغم من تعدد وتنوع البرامج والمخططات التنموية التي رأيناها، بروز مناطق الظل الى الواجهة في الآونة الأخيرة تلخص نتائج البرامج التنموية السابقة في الجزائر، حيث يرجع ذلك الى تفشي البيروقراطية الإدارية في تجسيد مختلف البرامج التنمية المحلية.
- نظرا لضعف مداخيل (الجبائية وغير جبائية) للجماعات المحلية فهي غير كافية لتمويل مشاريعها التنموية لذلك تلجأ الى تغطية هذا العجز الى مختلف البرامج.
- رغم تنوع البرامج التنموية والأغلفة المالية الضخمة المخصصة للتنمية مناطق الظل الى أنها تبقى هذه المناطق تعاني التهميش والعجز في مختلف ضروريات العيش الكريم لأفراد المجتمع.

مقترحات وتوصيات

بهدف إحداث تغييرات ملموسة تسمح بضمان حياة كريمة وعادلة للسكان القاطنين بهذه المناطق، وتقليص فوارق التنمية بين مناطق البلاد وذلك من خلال:

- توفير التمويل لدعم تأسيس الشركات الناشئة، ودعم البحث والتطوير في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيمها ووضع حوافز ضريبية.

– إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري وفي الهياكل الأساسية العامة التي تساهم في الإنتاج.

- تنمية مناطق الظل وجعلها أكثر جاذبية للسكان، الحد من النزوح الريفي نحو المدن مما يؤدي إلى الهجرة العكسية من المناطق الحضرية نحو الأرياف– والقرى وبالتالي تحقيق عدالة بين كل المناطق.
- الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة من أجل التنمية مناطق الظل ولا سيما الطاقات المتجددة الطاقة الشمسية (مواكبة التطور لخدمة التنمية المحلية).

- جعل مناطق الظل في حالة التنمية أكثر ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية عموما و في الاستثمار ر الريفي والمنزلي خصوصا.

في الأخير تبقى مسألة التنمية المحلية لمناطق الظل مسألة إدارة عامة وإصلاح إداري مستمر بتميز وشمول البرامج والخطط المعمول بها مركزيا ومحليا.

المراجع:

القانون 10-14المؤرخ في 30ديسمبر . 2014المادة .(30 12 ,2014) .121*المتعلق بقانون المالية لسنة 2014،ج ر ج ،ع 78،ص . 41*الجزائر.

القانون 09-09المؤرخ في 30ديسمبر 2009، المادة 70،ج ر ج ،ع 78، ص .(30 12 ,2009) .25 *المتعلق بقانون المالية لسنة . 2010*الجزائر.

القانون 09-09المؤرخ في 30ديسمبر 2009،المادة .(30 12 ,2009) . 70*المتعلق بقانون المالية لسنة 2010،ج ر ج ،ع 78، ص . 25*الجزائر.

.(25 03 ,2014)*يتضمن انشاء صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية* .الجزائر :الجريدة الرسمية العدد .19

www.akherssa-dz.com . (16 06 ,2021). Consulté le 12 10, 2021

المرسوم التنفيذي 227-98المؤرخ 17جويلية .(13 07 ,1998) .1998*المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، المادة 04الفقرة)أ* . (الجزائر.

المرسوم تنفيذي رقم 227-98المؤرخ 13جويلية .(13 07 ,1998) .1998*المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، الفقرة)ب (المادة . 04*الجزائر.

حوصلة المشاريع، التي تم التكفل بها ماليا،قيد الانجاز،المنتهية غير منطلقة على مستوى 417منطقة الظل بولاية تيبازة وضعية موقوفة الى غاية .(24 01 ,2022) .2021 /31/12تيبازة ,الجزائر.

راحم ,ص .م .(2013) .تسيير الموارد المالية المحلية واقع وافاق ,اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية .الجزائر ,الجزائر.

عثمان ,ش .ب .(2010/2011) .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام . 2011-2010دور *الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسيةص* . *79* تلمسان ,الجزائر.

قـانــون رقم 07 -12مــؤرخ في 21فيفري ,2012) . 2012فيفري .(21*المتعلق بالولاية المادة 80 الجريدة الرسمية العدد* . *12* الجزائر ,الجزائر.

للميزانية ,ا .ا .(17 01 ,2021) .مقرر رقم 522يتضمن تعديل مدونة الاستثمارات العمومية بعنوان القطاع 9المعنون بالمخططات البلدية للتنمية .*المخططات البلدية للتنمية* .الجزائر.

مرسوم تنفيذي ,1998) .جويلية .(13*يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز* .الجزائر :جريدة رسمية العدد .51

مرسوم رقم ,1973) . 163-73أوت .(09*يتعلق بشروط و تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية* .الجزائر :جريدة رسمية .